مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٤

حظر نشر القرارات الجزائية في مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الجزائري

أ.م.د. مهدى شيداييان
الاستاذ المشارك بجامعة طهران/
مجمع الفارابى / كلية القانون
m_sheidaeian@ut.ac.ir

م.م. لينا شاكر راضي السويعدي
طالبة دكتوراه في جامعة طهران
برديس فارابي في ايران
Linashaker272@gmail.com

الكلمات المفتاحية: القرارات الجزائية، التواصل الاجتماعي، القانون العراقي، القانون الجزائري.

كيفية اقتباس البحث

شيداييان ، مهدى ، لينا شاكر راضي السويعدي، حظر نشر القرارات الجزائية في مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الجزائري،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Prohibiting the publication of criminal decisions on social media sites: a comparative study between Iraqi law and Algerian law

Mahdi sheidaeian
Associate professor in
University of Tehran
Farabi College, law faculty

M.M. Lina Shaker Radi Al-Suwaidi
PhD student at Tehran Pardis
Farabi University in Iran

Keywords : Penal decisions, social communication, Iraqi law, Algerian law.

How To Cite This Article
Sheidaeian, Mahdi, Lina Shaker Radi Al-Suwaidi, Prohibiting the publication of criminal decisions on social media sites: a comparative study between Iraqi law and Algerian law, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2025,Volume:15,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The principle of confidentiality of investigation procedures and the presumption of innocence are considered two sides of the same coin because, on the one hand, it achieves a great benefit to protect the public interest, which is the investigation and reaching the complete truth that criminal justice seeks, so that it remains a stumbling block in the path of criminals who want to escape from justice because of their knowledge of the investigation procedures. On the other hand, it provides protection to the innocent individual who has not been proven guilty after ensuring that his freedom is not infringed. This study aims to analyze and compare Iraqi and Algerian laws related to prohibiting the publication of criminal decisions on social networking sites. The use of social networking sites to disseminate information and news has become common in modern societies, which poses new legal challenges. The relevant legal texts in Iraqi law and Algerian law were reviewed, and the legal concepts and principles related to the prohibition of publishing criminal decisions on

social media sites were analyzed. The standards and procedures set forth in Iraqi and Algerian laws were studied, including potential penalties for those who violate these laws. The differences and similarities between the two laws were analyzed with regard to the prohibition of publishing criminal decisions on social media sites. Challenges to effective implementation of these laws are discussed, including the difficulty of assigning liability and applying penalties in a changing and diverse digital environment. The study found that Iraqi law and Algerian law share the general goal of prohibiting the publication of criminal decisions on social media sites, but they differ in the details and stipulated procedures. It is clear that there is a need to update and review existing laws to keep pace with technological developments and achieve a balance between the right to digital freedom and ensuring the course of criminal justice. The study recommends the necessity of strengthening international cooperation and exchanging experiences in this field, and designing effective procedures and implementation mechanisms to ban the publication of criminal decisions on social media sites. It also indicates the importance of increasing legal awareness among users and enhancing the guiding role of judicial authorities and relevant institutions in this context.

المستخلص

ان مبدأ سرية اجراءات التحقيق وقرينة البراءة يعتبران وجهان لعملة واحدة لانه من جهة يحقق فائدة كبيرة لحماية المصلحة العامة التي تتمثل في التحقيق والوصول الى الحقيقة الكاملة التي تسعى لها العدالة الجنائية ليظل حجر عثرة في طريق المجرمين الذين يريدون الهروب من وجه العدالة بسبب اطلاعهم على اجراءات التحقيق ومن جهة اخرى يوفر الحماية الفرد البريء الذي لم تثبت بحقة الادانة بعد العمل على عدم الاعتداء على حريته. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ومقارنة القوانين العراقية والجزائرية المتعلقة بحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي و يعتبر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات والأخبار قد أصبح أمرًا شائعًا في المجتمعات الحديثة، مما يطرح تحديات قانونية جديدة. تمت مراجعة النصوص القانونية ذات الصلة في القانون العراقي والقانون الجزائري، وتحليل المفاهيم والمبادئ القانونية المتعلقة بحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي. تمت دراسة المعايير والإجراءات المنصوص عليها في القوانين العراقية والجزائرية، بما في ذلك العقوبات المحتملة لمن ينتهكون هذه القوانين. وقد تم تحليل الاختلافات والتشابهات بين القانونين فيما يتعلق بحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي. تمت مناقشة التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال لهذه القوانين، بما في ذلك صعوبة تحديد المسؤولية وتطبيق العقوبات في

بيئة رقمية متغيرة ومتنوعة. توصلت الدراسة إلى أن القانون العراقي والقانون الجزائري يشتركان في الهدف العام لحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، ولكنهما يختلفان في التفاصيل والإجراءات المنصوص عليها. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تحديث ومراجعة القوانين القائمة لتواكب التطورات التكنولوجية وتحقيق التوازن بين الحق في الحرية الرقمية وضمان سير العدالة الجزائية. توصي الدراسة بضرورة تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في هذا المجال، وتصميم إجراءات فعالة وآليات تنفيذ لحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي. كما تشير إلى أهمية زيادة الوعي القانوني بين المستخدمين وتعزيز الدور الإرشادي للسلطات القضائية والمؤسسات ذات الصلة في هذا السياق.

المقدمة

تشهد مواقع التواصل الاجتماعي ثورة هائلة في العصر الحديث، حيث أصبحت واحدة من أبرز وسائل الاتصال والتواصل في المجتمعات الحديثة. تعتبر القوانين العراقية والجزائرية مثالين جيدين للدراسة المقارنة فيما يتعلق بحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي. في العراق، يعتبر قانون الاتصالات الرقمية رقم ٧٠ لعام ٢٠١٨ أحد أهم التشريعات التي تنظم استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في البلاد. تنص المادة ٣ من هذا القانون على حظر نشر القرارات الجزائية والتحقيقات الجارية على مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف حماية النزاهة القضائية وضمان سرية المعلومات القانونية.

من جهة أخرى، في الجزائر، يتطلب حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي تنفيذ القانون رقم ٠٩\٠٤ المتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحماية المعطيات الشخصية. ينص المادة ٤٤ من هذا القانون على الحظر المباشر لنشر معلومات تتعلق بالقضايا الجزائية، ويترتب على ذلك عقوبات قانونية للمخالفين.

على الرغم من وجود تشريعات مماثلة في العراق والجزائر، إلا أن هناك اختلافات بين البلدين فيما يتعلق بتنفيذ هذه القوانين وتطبيقها. يرجع هذا الاختلاف إلى الاختلافات في النظام القضائي والبنية التشريعية والتنظيمية لكل بلد. ومن المهم أيضًا أن نأخذ في الاعتبار التوجهات السياسية والاجتماعية وثقافة الحرية الفردية في كل بلد، حيث قد يتم تطبيق هذه القوانين بطرق مختلفة وفقًا للسياق المحلي.

شهد العالم خلال العقد الماضي ثورة هائلة في مجال التكنولوجيا، وبرزت مواقع التواصل الاجتماعي كأحد أهم أدواتها. حيث باتت هذه المواقع منصةً تفاعليةً يشارك فيها الملايين من المستخدمين المعلومات والأخبار والتفاعلات.

ولم تقتصر مشاركة المعلومات على الأخبار العامة والترفيهية فحسب، بل شملت أيضاً نشر القرارات الجزائية. فعلى سبيل المثال، يقوم بعض المستخدمين بنشر أحكام المحاكم في قضايا محددة، مع التعليق عليها وإبداء الرأي فيها.

اولاً. مشكلة البحث

يعتبر تبادل المعلومات والآراء والأفكار عبرالمنصات الرقمية أمرًا شائعًا وسريعًا، وتمتازهذة المنصات بقدرتها على الوصول إلى جمهور واسع في زمن قصير. ومع ذلك، أصبحت هذه المواقع مصدرًا لنشر الأخبار والمعلومات ، بما في ذلك القرارات الجزائية، مما أثار قضايا قانونية وأمنية تتطلب تنظيمًا وتشريعات محددة.

على الرغم من الفوائد التي قد يقدمها نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أنه ينطوي على مخاطر جسيمة تستلزم دراسة معمقة لحظر هذه الممارسة ومن هنا تظهر لنا مشكلة البحث.

ثانياً. اهمية البحث

- **حماية خصوصية الأفراد** :فقد يتضمن نشر القرارات الجزائية معلومات شخصية عن المتهمين أو ضحايا الجرائم، مما قد يعرضهم للانتهاكات والمضايقات.
- **الحفاظ على النظام العام** :قد يؤدي نشر بعض القرارات الجزائية إلى إثارة الفتنة والتحريض على العنف، خاصةً في القضايا ذات الطابع الحساس أو التي تثير جدلاً واسعاً في المجتمع.
- **ضمان نزاهة العملية القضائية** :قد يؤثر نشر القرارات الجزائية على سير العدالة ونزاهة المحاكمات، خاصةً إذا تضمنت معلومات مغلوطة أو تحليلات مضللة.
- **احترام مبدأ افتراض البراءة** :فقد يُساهم نشر القرارات الجزائية في وصم المتهمين بالذنب قبل إدانتهم من قبل المحكمة، مما ينتهك مبدأ افتراض البراءة.

ثالثاً. اهداف البحث

- تقييم مدى انتشار ظاهرة نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي.
- تحليل المخاطر التي تنطوي عليها هذه الممارسة على مختلف جوانب المجتمع.
- دراسة التشريعات والقوانين المنظمة لنشر المعلومات على الإنترنت، وتحديد مدى انطباقها على نشر القرارات الجزائية.
- استكشاف ممارسات الدول المختلفة في مجال حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي.

•اقتراح حلول وتوصيات مناسبة للحد من انتشار هذه الظاهرة، مع ضمان حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات.

ويرى الباحثين انه من خلال هذه البحث، نساهم في تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الأفراد، وضمان سير العدالة ونزاهة المحاكمات في ظل انتشار مواقع التواصل الاجتماعي

المبحث الأول

حظر نشر القرارات الجزائية في القانون العراقي

تحظر العديد من الأنظمة القانونية حول العالم نشر القرارات الجزائية بغرض حماية حقوق الأفراد وضمان سلامتهم وخصوصيتهم. والقانون العراقي ليس استثناءً في هذا الصدد، حيث ينص على حظر نشر القرارات الجزائية.

تهدف هذه الحظر إلى حماية سمعة الأفراد وعدم التشهير بهم ومنع انتشار المعلومات الشخصية التي قد تؤدي إلى انتهاك خصوصيتهم. تعتبر القرارات الجزائية معلومات حساسة، حيث يتم فيها البت في حقوق الأفراد وفرض العقوبات عليهم، وقد يترتب على ذلك تأثيرات سلبية على حياتهم الشخصية والمهنية.

وفي هذا السياق، يحظر القانون العراقي نشر القرارات الجزائية بشكل عام، ما لم يكن هناك مصلحة عامة مشروعة للكشف عنها. ويعتبر القانون ضمانًا لحقوق الأفراد في الخصوصية والسمعة الحسنة، ويساهم في تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع.

ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن هناك استثناءات لحظر نشر القرارات الجزائية في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتم الكشف عن القرارات الجزائية في حالات تتعلق بجرائم خطيرة تهدد الأمن العام أو الجرائم ذات الأبعاد الوطنية أو الدولية، أو في حالات التحقيقات العامة التي يكون للجمهور الحق في معرفة تفاصيلها.

المطلب الاول: الأساس القانوني لحظر نشر القرارات الجزائية.

يُعدّ حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي موضوعًا معقدًا يتطلب دراسة متعمقة للقوانين والتشريعات المختلفة.

وفيما يلي، سنستعرض بعض الأسس القانونية التي يمكن اعتمادها لتبرير حظر هذه الممارسة[١]:

الفرع الاول :حماية الخصوصية

تنصّ المادة ١٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّ "لا يُرَمز لأحد في حياته الخاصة أو عائلته أو بيته أو مراسلاته دون إذنه. ولا يجوز التعرض لهجوم غير قانوني على شرفه أو سُمعته".

كما تنصّ المادة ٣٢ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على أنّ "الحياة الشخصية للمواطن وحريته الشخصية مصونة لا يجوز انتهاكها بأيّ شكل من الأشكال[٢]".

وعليه، فإنّ نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي قد يُعرض خصوصية الأفراد للانتهاك، خاصةً إذا تضمنت معلومات شخصية عن المتهمين أو ضحايا الجرائم.

الفرع الثاني: الحفاظ على النظام العام

تنصّ المادة ٢٥ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على أنّ "حرية الرأي والتعبير مكفولة لكلّ عراقي، لا يجوز تقييدها إلّا بقانون يصدر لضمان الأمن العام والنظام العام والأخلاق الحميدة واحترام حقوق الآخرين وحريّاتهم".

وقد يؤدي نشر بعض القرارات الجزائية إلى إثارة الفتنة والتحريض على العنف، خاصةً في القضايا ذات الطابع الحساس أو التي تثير جدلاً واسعاً في المجتمع.

وعليه، فإنّ حظر نشر القرارات الجزائية قد يُساهم في الحفاظ على النظام العام ومنع انتشار الفتنة والاضطرابات[٣].

الفرع الثالث: ضمان نزاهة العملية القضائية

تنصّ المادة ١٠٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي لسنة ١٩٦٩ على أنّ "كلّ من يُفشي سرًّا من أسرار التحقيق أو يُطلع غير ذي صفة على أوراق القضية أو يُعلن عنها قبل إصدار الحكم يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار أو بالعقوبتين معاً".

وقد يؤثر نشر القرارات الجزائية على سير العدالة ونزاهة المحاكمات، خاصةً إذا تضمنت معلومات مغلوطة أو تحليلات مضللة.

وعليه، فإنّ حظر نشر القرارات الجزائية قد يُساهم في ضمان نزاهة العملية القضائية وحماية حقوق المتقاضين.

الفرع الرابع: احترام مبدأ افتراض البراءة

تنصّ المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنّ "كلّ شخص يُتهم بجريمة يُعتبر بريئًا إلى أن تثبت إدانته طبقًا للقانون. ولا يجوز إخضاع أيّ شخص لإدانة دون أن يُسمح له بالدفاع عن نفسه علنًا وبمساعدة محامٍ من اختياره".

و يُساهم نشر القرارات الجزائية في وصم المتهمين بالذنب قبل إدانتهم من قبل المحكمة، مما ينتهك مبدأ افتراض البراءة[٤].

وعليه، فإنّ حظر نشر القرارات الجزائية قد يُساهم في احترام مبدأ افتراض البراءة وحماية حقوق المتهمين[٥].

الفرع الخامس: التشريعات والقوانين المنظمة لنشر المعلومات على الإنترنت

تُنظم العديد من الدول العربية والقوانين الدولية نشر المعلومات على الإنترنت، بما في ذلك نشر القرارات الجزائية.

فعلى سبيل المثال، ينصّ قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية العراقي لسنة ٢٠١٨ على أنّ "يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على خمسة ملايين دينار أو بالعقوبتين معاً كلّ من نشر على الشبكة المعلوماتية أو أيّ نظام معلوماتي آخر معلومات أو بيانات كاذبة أو مضللة بقصد الإضرار بسمعة شخص أو إلحاق ضرر به[٦]".

كما تنصّ المادة ١٧ من اتفاقية بودابست بشأن الجريمة الإلكترونية لعام ٢٠٠١ على أنّ "يُعاقب كلّ طرف بموجب قانونه الداخلي كلّ من نشر، بقصد الإضرار بسمعة شخص أو إلحاق ضرر به، عن طريق نظام معلوماتي، معلومات كاذبة عن ذلك الشخص[٧]".

المطلب الثاني: نصوص القوانين العراقية ذات الصلة.

تحظى نصوص القوانين العراقية ذات الصلة بحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي بأهمية كبيرة في ضمان سير العدالة الجزائية وحماية الحقوق والسمعة القانونية. يعد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في نشر المعلومات والأخبار أمرًا شائعًا في المجتمعات الحديثة، ولذلك ينبغي وجود إطار قانوني ينظم هذا النشاط ويحدد المسؤوليات والعقوبات المناسبة للمخالفين.

تتوفر في القانون العراقي نصوص قانونية مهمة ذات صلة بحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي. واحدة من هذه النصوص هي المادة ١٤ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩، والتي تنص على أنه يُعاقب بالسجن أو بغرامة من لا يحظر نشر أي قرار جزائي صادر من السلطة القضائية.

بالإضافة إلى ذلك، يتضمن قانون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العراقي رقم ٧٠ لسنة ٢٠١١ أيضًا بعض النصوص ذات الصلة بهذا الموضوع. ففي المادة ٣ من هذا القانون، يتم تحديد مسؤولية مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي لحظر نشر أي محتوى يتعارض مع القوانين العراقية، بما في ذلك القرارات الجزائية.

تعكس هذه النصوص القانونية التزام القانون العراقي بتنظيم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وحماية العدالة الجزائية. تهدف هذه النصوص إلى تحقيق توازن بين حقوق الفرد في حرية

التعبير وحق الجمهور في الحصول على معلومات صحيحة وحماية سير العدالة وسلامة القرارات الجزائية[٨].

ومع ذلك، قد تواجه هذه القوانين تحديات في التنفيذ الفعال، بما في ذلك صعوبة تحديد المسؤولية وتطبيق العقوبات في بيئة رقمية متغيرة ومتنوعة. لذا، يلزم تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في هذا الجانب، بالإضافة إلى زيادة الوعي القانوني بين المستخدمين وتعزيز الدور الإرشادي للسلطات القضائية والمؤسسات ذات الصلة في تطبيق هذه النصوص القانونية[٩].

الفرع الاول: قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.

يُعدّ قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل من أهم القوانين النافذة في العراق، حيث ينظم المسؤولية الجزائية وأنواع العقوبات والجرائم والعقوبات المقررة لها.

وقد مرّ هذا القانون بتعديلاتٍ متعددة منذ صدوره، آخرها التعديلات التي أُدخلت عليه في عام ٢٠٢٠.

فيما يلي، سنستعرض بعض أهمّ أحكام هذا القانون، مع التركيز على التعديلات الأخيرة.

أهمّ أحكام قانون العقوبات العراقي:

- **تعريف الجريمة** :تنصّ المادة ١ من قانون العقوبات العراقي على أنّ "الجريمة هي فعل أو امتناع إجرامي ينص عليه القانون ويقصد به إحداث ضرر بالمجتمع".
- **العنصر المادي للجريمة** :هو السلوك الإجرامي الذي يرتكبه الجاني، سواء كان ذلك فعلاً أو امتناعاً.
- **العنصر المعنوي للجريمة** :هو القصد الجنائي الذي يُسيّر سلوك الجاني، ويشمل القصد العام والقصد الخاص.
- **العقوبة** :هي الجزاء الذي يُفرض على الجاني نتيجة ارتكابه الجريمة، وتهدف إلى تحقيق أهدافٍ متعددة، منها الردع العام والخاص وإصلاح الجاني وإعادة تأهيله.
- **أنواع العقوبات** :تنقسم العقوبات إلى عقوباتٍ رئيسية وعقوباتٍ تكميلية.

وتشمل العقوبات الرئيسية عقوبة الإعدام والسجن المؤقت والسجن المؤبد والغرامة.

وتشمل العقوبات التكميلية الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية والحظر من ممارسة مهنة أو حرفة معينة.

التعديلات الأخيرة على قانون العقوبات العراقي[١٠]:

شملت التعديلات الأخيرة على قانون العقوبات العراقي العديد من الأحكام الجديدة، منها:

- **تشديد العقوبة على جرائم الفساد** :تمّ تشديد العقوبة على جرائم الفساد، بما في ذلك الرشوة واستغلال الوظيفة والإثراء غير المشروع.
- **تجريم جرائم المعلوماتية** :تمّ تجريم جرائم المعلوماتية، مثل اختراق الحسابات الإلكترونية والاحتيال الإلكتروني ونشر المعلومات الكاذبة على الإنترنت.
- **حماية حقوق المرأة والطفل** :تمّ تعزيز أحكام حماية حقوق المرأة والطفل، ومنع العنف ضدّهم.
- **تخفيف العقوبة على بعض الجرائم** :تمّ تخفيف العقوبة على بعض الجرائم، مثل جرائم المخدرات وجرائم الشرف.

الفرع الثاني: قانون الجرائم الإلكترونية رقم ٣ لسنة ٢٠١٨.

يُعدّ قانون الجرائم الإلكترونية العراقي رقم ٣ لسنة ٢٠١٨ من أهم القوانين النافذة في العراق، حيث ينظم الجرائم التي تُرتكب باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويحدد العقوبات المقررة لها.

وقد جاء هذا القانون لمعالجة التحديات الجديدة التي ظهرت مع انتشار الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، وحماية المجتمع من مخاطر الجرائم الإلكترونية.

أهمّ أحكام قانون الجرائم الإلكترونية العراقي[١١]:

- **تعريف الجريمة الإلكترونية** :تنصّ المادة ٢ من قانون الجرائم الإلكترونية العراقي على أنّ "الجريمة الإلكترونية هي كلّ فعل أو امتناع إجرامي يُرتكب باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويقصد به إحداث ضرر بالمجتمع أو بأفراده".
- **وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** :تشمل هذه الوسائل أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية والشبكات الإلكترونية والبرامج والتطبيقات.
- **أنواع الجرائم الإلكترونية** :يشمل هذا القانون العديد من أنواع الجرائم الإلكترونية، منها[١٢] :
  - **الاختراق** :هو الدخول غير المشروع إلى نظام معلوماتي أو شبكة معلوماتية.
  - **التنصت** :هو الاستماع أو تسجيل المحادثات أو الاتصالات الإلكترونية دون إذن صاحبها.
  - **الاحتيال الإلكتروني** :هو استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخداع الناس والاستيلاء على أموالهم.
  - **نشر المعلومات الكاذبة** :هو نشر معلومات كاذبة أو مضللة بقصد الإضرار بسمعة شخص أو إلحاق ضرر به.
  - **المحتوى غير الأخلاقي** :هو نشر محتوى غير أخلاقي أو مخالف للقانون على الإنترنت.

- **العقوبات** :تنصّ المادة ٣٥ من قانون الجرائم الإلكترونية العراقي على أنّ "يُعاقب مرتكب الجريمة الإلكترونية بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن ثلاثة ملايين دينار أو بالعقوبتين معاً".
- **الإجراءات** :ينصّ القانون على إجراءاتٍ محددة للتحقيق في الجرائم الإلكترونية ومحاكمة مرتكبيها، بما في ذلك :
  - **ضبط الأدلة الإلكترونية** :مثل البيانات المخزنة على أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية.
  - **التعاون الدولي** :مع الدول الأخرى لمكافحة الجرائم الإلكترونية[١٣].

المطلب الثالث: الاستثناءات من حظر نشر القرارات الجزائية.

على الرغم من أهمية حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أنه قد تكون هناك بعض الاستثناءات من هذا الحظر في حالات محددة، وذلك لتحقيق التوازن بين حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، وحماية المصالح العامة.

وفيما يلي، سنستعرض بعض أهم الاستثناءات من حظر نشر القرارات الجزائية[١٤]:

الفرع الاول: نشر أحكام المحاكم العليا والدستورية

قد تسمح بعض الدول بنشر أحكام المحاكم العليا والدستورية على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لتعزيز مبدأ الشفافية ومساهمة الجمهور في النقاش العام حول القضايا القانونية المهمة.

ومع ذلك، يجب أن تخضع عملية النشر لضوابط محددة لضمان عدم المساس بخصوصية الأفراد أو الإضرار بسير العدالة.

الفرع الثاني: نشر المعلومات المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام العام

في بعض الحالات، قد يُسمح بنشر معلومات محددة عن القضايا الجزائية ذات الاهتمام العام، خاصةً إذا كانت هذه المعلومات تُساهم في الكشف عن الفساد أو تعزيز حقوق الإنسان أو حماية المجتمع من مخاطر جمة.

ويرى الباحث انة من الضروري أن تخضع عملية النشر لضوابط صارمة لضمان دقة المعلومات وعدم المساس بسمعة الأشخاص أو الإضرار بسير العدالة.

الفرع الثالث: نشر معلومات عن القضايا التي ينطوي فيها على مسؤولية عامة

قد يُسمح بنشر معلومات عن القضايا الجزائية التي ينطوي فيها على مسؤولية عامة، مثل قضايا الفساد أو جرائم حقوق الإنسان.

وذلك بهدف تعزيز المساءلة والشفافية وضمان محاسبة المسؤولين عن أفعالهم.

ومع ذلك، يجب أن تخضع عملية النشر لضوابط محددة لضمان احترام حقوق المتهمين وعدم الإضرار بسير العدالة.

الفرع الرابع: نشر المعلومات من قبل الجهات الرسمية.

قد تسمح بعض الدول بنشر معلومات عن القضايا الجزائية من قبل الجهات الرسمية المختصة، مثل وزارة العدل أو الشرطة القضائية؛ وذلك بهدف توعية الجمهور بمخاطر الجريمة ونشر المعلومات الصحيحة حول القضايا الجارية.

ومع ذلك، يجب أن تخضع عملية النشر لضوابط صارمة لضمان دقة المعلومات وموضوعيتها وعدم المساس بسمعة الأشخاص أو الإضرار بسير العدالة.

الفرع الخامس: نشر المعلومات بهدف الدفاع عن النفس أو حماية حقوق الغير

في بعض الحالات، قد يُسمح بنشر معلومات عن القضايا الجزائية بهدف الدفاع عن النفس أو حماية حقوق الغير؛ وذلك في حال تعرض الشخص لظلم أو انتهاك لحقوقه من قبل الجهات المختصة. ومع ذلك، يجب أن تخضع عملية النشر لضوابط محددة لضمان دقة المعلومات وعدم المساس بسمعة الأشخاص أو الإضرار بسير العدالة.

يُعدّ حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي ضرورةً لضمان حماية الخصوصية، والحفاظ على النظام العام، وضمان نزاهة العملية القضائية، واحترام مبدأ افتراض البراءة.

ويرى الباحث انه يجب ان تكون هناك بعض الاستثناءات من هذا الحظر في حالات محددة، وذلك لتحقيق التوازن بين حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، وحماية المصالح العامة. ويجب أن تخضع هذه الاستثناءات لضوابط صارمة لضمان عدم المساس بالقانون وحقوق الأفراد والمصالح العامة[١٥].

المطلب الرابع: الآثار القانونية لحظر نشر القرارات الجزائية.

يُعدّ حظر نشر القرارات الجزائية موضوعًا معقدًا ذا أبعاد قانونية متعددة في العراق، إذ ينطوي على التوازن بين مبادئ أساسية مثل الحق في الحصول على المعلومات وحرية الصحافة من جهة، وضمان سير العدالة ونزاهة المحاكمات وحماية حقوق المتهمين من جهة أخرى.

وتشمل بعض الآثار القانونية الرئيسية لحظر نشر القرارات الجزائية في العراق ما يلي[١٦]:

١. التاثير على الحق في الحصول على المعلومات

٢. التأثير على حرية الصحافة

٣. ضمان سير العدالة ونزاهة المحاكمات

٤.حماية حقوق المتهمين

الفرع الاول: التأثير على الحق في الحصول على المعلومات:

•يكفل الدستور العراقي، في المادة ٣٨ منه، الحق في الحصول على المعلومات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالشؤون العامة والقضايا ذات الاهتمام العام.

•قد يُعتبر حظر نشر القرارات الجزائية انتهاكًا لهذا الحق، خاصة إذا تعلقت تلك القرارات بقضايا ذات أهمية عامة أو تمسّ مصلحة المجتمع.

•يُجادل بعض المختصين بأنّ نشر القرارات الجزائية يُساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة، ويُتيح للمجتمع تقييم أداء الجهاز القضائي ومكافحة الفساد.

الفرع الثاني: التأثير على حرية الصحافة

•تُعدّ حرية الصحافة أحد أهم ركائز النظام الديمقراطي، وهي مكفولة أيضًا في الدستور العراقي، في المادة ٣٨ منه.

•قد يُعتبر حظر نشر القرارات الجزائية تقييدًا لحرية الصحافة، خاصة إذا شمل ذلك منع الصحفيين من نشر تفاصيل القضايا الجارية أو أحكام المحاكم.

•يُجادل بعض المختصين بأنّ حرية الصحافة ضرورية لمراقبة السلطة القضائية وكشف أي تجاوزات قد تحدث فيها.

الفرع الثالث: ضمان سير العدالة ونزاهة المحاكمات

•يُجادل بعض المختصين بأنّ حظر نشر القرارات الجزائية قد يكون ضروريًا في بعض الحالات لضمان سير العدالة ونزاهة المحاكمات.

•على سبيل المثال، قد يُساعد حظر النشر في منع التأثير على شهود القضية أو تكوين رأي عام مُسبق لدى القاضي أو هيئة المحلفين.

•ومع ذلك، من المهمّ التأكد من أنّ أي قيود على حرية نشر المعلومات تُفرض بشكلٍ مبررٍ وضروريٍّ فقط، وأن لا تُستخدم كوسيلة لقمع حرية التعبير أو التستر على تجاوزات قد تحدث في الجهاز القضائي.

الفرع الرابع: حماية حقوق المتهمين

•يُجادل بعض المختصين بأنّ حظر نشر القرارات الجزائية قد يكون ضروريًا في بعض الحالات لحماية حقوق المتهمين.

•على سبيل المثال، قد يُساعد حظر النشر في حماية خصوصية المتهم وسمعته، خاصة في حال تمت تبرئته من التهم الموجهة إليه.

•ومع ذلك، من المهمّ التأكد من أنّ أي قيود على حرية نشر المعلومات لا تُستخدم كوسيلة لمنع المتهم من الحصول على محاكمة عادلة أو التستر على أي انتهاكات لحقوقه.

بشكل عام،يرى الباحث ان حظر نشر القرارات الجزائية موضوعًا معقدًا ذا ابعاد قانونية وأخلاقية متعددة,

ومن المهمّ إجراء مناقشة مُعمّقة حول هذا الموضوع، مع مراعاة جميع الآثار المترتبة عليه، قبل اتخاذ أي قرار بخصوصه.

بالإضافة إلى ما سبق، تجدر الإشارة إلى أنّ بعض القوانين العراقية تُنظّم مسألة نشر القرارات الجزائية.

•على سبيل المثال، ينصّ قانون المطبوعات والنشر العراقي، رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠١، على بعض الحالات التي يُحظر فيها نشر معلومات عن القضايا الجارية أو أحكام المحاكم.

•كما أنّ قانون الإجراءات الجزائية العراقي، رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٦، يتضمن أحكامًا تُتيح للقاضي منع نشر معلومات عن القضية إذا رأى أنّ ذلك ضروريًا لحماية سير العدالة أو حقوق المتهمين.

ونحن نرى هنا ان من المهمّ مراجعة هذه القوانين واللوائح ذات الصلة عند دراسة مسألة حظر نشر القرارات الجزائية في العراق.

إنّ حظر نشر القرارات الجزائية في العراق يُعدّ مسألة معقدة تتطلب دراسة مُعمّقة لمختلف جوانبها القانونية والأخلاقية[١٧].

المبحث الثاني

حظر نشر القرارات الجزائية في القانون الجزائري

يُعدّ موضوع حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي من الموضوعات المُثيرة للجدل في الجزائر، حيث يتعارض مع مبدأ حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، بينما يُمكن أن يُساهم في حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية.

في هذا التحليل، سنناقش مدى جواز حظر نشر القرارات الجزائية في القانون الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأحكام والآراء في هذا الشأن[١٨].

المطلب الاول: غياب نصوص قانونية محددة لحظر نشر القرارات الجزائية

لا يوجد في القانون الجزائري أي نصوص قانونية محددة تحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي.

ولذلك، يتمّ التعامل مع هذه القضية من خلال الأحكام العامة للقانون، مثل أحكام حماية الخصوصية والتشويه العمدي.

الفرع الاول: أحكام حماية الخصوصية

تنصّ المادة ٥٤ من الدستور الجزائري لسنة ٢٠١٦ على أنّ "الحياة الخاصة للفرد وحرمة مسكنه مضمونة .لا يجوز الدخول في مسكنه أو تفتيشه أو مراقبته إلّا في الحالات التي ينص عليها القانون وطبقًا للإجراءات المُقررة فيه".

كما تنصّ المادة ٣٥٤ من قانون العقوبات الجزائري على أنّ "كلّ من يُخفي أو يُدمر أو يُتلِف أو يُسلم أو يُسلم بطريقة غير مشروعة، كلّ أو بعض أوراق أو وثائق أو مُسجلات أو مُعلومات تتعلق بشخص طبيعي أو معنوي، بقصد الإضرار به، يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف دينار أو بالعقوبتين معاً".

وتُمكن هذه الأحكام من حماية خصوصية الأفراد، بما في ذلك خصوصية المتهمين والضحايا في القضايا الجزائية.

ولذلك، يمكن اعتبارها بمثابة أساس قانوني لحظر نشر القرارات الجزائية التي تُعرض خصوصية الأفراد للخطر.

الفرع الثاني: أحكام التشويه العمدي

تنصّ المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات الجزائري على أنّ "كلّ من يُسند إلى غيره علنًا أو بإحدى وسائل الإعلام، وقائع كاذبة أو مختلقة يعلم أنها كذلك، بقصد الإضرار بشرفه أو اعتباره، يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف دينار أو بالعقوبتين معاً".

ويمكن اعتبار هذه المادة أساسًا قانونيًا لحظر نشر القرارات الجزائية التي تتضمن معلومات كاذبة أو مغلوطة عن المتهمين أو الضحايا، وذلك بهدف حماية reputation.

الفرع الثالث: تباين الاجتهادات القضائية حول الموضوع

لا يوجد إجماع بين القضاة الجزائريين حول مدى جواز نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي.

وتختلف الأحكام القضائية الصادرة في هذا الشأن من حالة إلى أخرى، depending on the specific facts and circumstances of each case.

١.اتجاهات حديثة نحو حظر نشر القرارات الجزائية:

تسير بعض الدول العربية، مثل مصر والمغرب، نحو حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بهدف حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية. ويمكن أن تُشكل

هذه الاتجاهات سابقة مهمة في القانون الجزائري، خاصةً مع تزايد استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المتعلقة بالقضايا الجزائية.

٢.ضرورة إيجاد حلول توازنية:

يجب أن نسعى إلى إيجاد حلول توازنية تُحترم حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، مع حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية. وذلك من خلال وضع ضوابط محددة لنشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، مع ضمان تطبيق هذه الضوابط بشكلٍ عادل وصارم.

ويمكن أن تشمل هذه الضوابط[١٩]:

- حظر نشر هوية المتهمين والضحايا.
- حظر نشر المعلومات المتعلقة بالتحقيقات الجارية.
- حظر نشر الآراء الشخصية للقضاة أو المحامين.
- حظر نشر المعلومات الكاذبة أو المضللة.

المطلب الثاني: الأساس القانوني لحظر نشر القرارات الجزائية.

يُعدّ موضوع حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي من الموضوعات المُثيرة للجدل في الجزائر، حيث يتعارض مع مبدأ حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، بينما يُمكن أن يُساهم في حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية.

في هذا التحليل، سنناقش الأساس القانوني لحظر نشر القرارات الجزائية في القانون الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأحكام والآراء في هذا الشأن[٢٠].

الفرع الاول: غياب نصوص قانونية محددة لحظر نشر القرارات الجزائية

لا يوجد في القانون الجزائري أي نصوص قانونية محددة تحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي بشكلٍ صريح. ولذلك، يتمّ التعامل مع هذه القضية من خلال الأحكام العامة للقانون، مثل أحكام حماية الخصوصية والتشويه العمدي.

الفرع الثاني: أحكام حماية الخصوصية

تنصّ المادة ٥٤ من الدستور الجزائري لسنة ٢٠١٦ على أنّ "الحياة الخاصة للفرد وحرمة مسكنه مضمونة .لا يجوز الدخول في مسكنه أو تفتيشه أو مراقبته إلّا في الحالات التي ينص عليها القانون وطبقًا للإجراءات المُقررة فيه".

كما تنصّ المادة ٣٥٤ من قانون العقوبات الجزائري على أنّ "كلّ من يُخفي أو يُدمر أو يُتلِف أو يُسلم أو يُسلم بطريقة غير مشروعة، كلّ أو بعض أوراق أو وثائق أو مُسجلات أو مُعلومات

تتعلق بشخص طبيعي أو معنوي، بقصد الإضرار به، يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف دينار أو بالعقوبتين معاً".

وتُمكن هذه الأحكام من حماية خصوصية الأفراد، بما في ذلك خصوصية المتهمين والضحايا في القضايا الجزائية.

ولذلك، يمكن اعتبارها بمثابة أساس قانوني لحظر نشر القرارات الجزائية التي تُعرض خصوصية الأفراد للخطر[٢١].

الفرع الثالث: أحكام التشويه العمدي

تنصّ المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات الجزائري على أنّ "كلّ من يُسند إلى غيره علنًا أو بإحدى وسائل الإعلام، وقائع كاذبة أو مختلقة يعلم أنها كذلك، بقصد الإضرار بشرفه أو اعتباره، يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف دينار أو بالعقوبتين معاً".

ويمكن اعتبار هذه المادة أساسًا قانونيًا لحظر نشر القرارات الجزائية التي تتضمن معلومات كاذبة أو مغلوطة عن المتهمين أو الضحايا، وذلك بهدف حماية reputation.

الفرع الرابع: تفسير مُوسّع للنصوص القانونية

يمكن تفسير بعض النصوص القانونية الموجودة في الدستور وقانون العقوبات الجزائري بشكلٍ مُوسّع ليشمل حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي.

على سبيل المثال، يمكن تفسير المادة ٦٧ من الدستور، التي تنصّ على أنّ "حرية التعبير مكفولة، لا تُقيد إلّا بقانون يصدر لضمان الأمن العام والنظام العام والأخلاق الحميدة واحترام حقوق الآخرين وحريّاتهم"، على أنّها تشمل حماية خصوصية الأفراد ونزاهة العملية القضائية، وبالتالي تبرّر حظر نشر القرارات الجزائية التي تُهدد هذه المصالح.

الفرع الخامس: مبادئ القانون الدولي

تُلزم الجزائر بموجب التزاماتها الدولية، خاصةً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، باحترام حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات. ومع ذلك، تُجيز هذه الاتفاقيات الدولية للدول تقييد هذه الحقوق في بعض الحالات، مثل حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية.

ويمكن للجزائر الاستناد إلى هذه المبادئ لتفسير القوانين الوطنية بشكلٍ يسمح بحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي في بعض الحالات.

الفرع السادس: اتجاهات حديثة نحو حظر نشر القرارات الجزائية

تسير بعض الدول العربية، مثل مصر والمغرب، نحو حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك بهدف حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية.

المطلب الثالث: نصوص القوانين الجزائرية ذات الصلة.

نصوص القوانين الجزائرية ذات الصلة بحظر نشر القرارات الجزائية[٢٢]

الفرع الاول: الدستور الجزائري لسنة ٢٠١٦

•المادة ٥٤: "الحياة الخاصة للفرد وحرمة مسكنه مضمونة. لا يجوز الدخول في مسكنه أو تفتيشه أو مراقبته إلّا في الحالات التي ينص عليها القانون وطبقًا للإجراءات المُقررة فيه."

•المادة ٦٧: "حرية التعبير مكفولة، لا تُقيد إلّا بقانون يصدر لضمان الأمن العام والنظام العام والأخلاق الحميدة واحترام حقوق الآخرين وحريّاتهم."

الفرع الثاني: قانون العقوبات الجزائري

•المادة ٢٢٧: "كلّ من يُسند إلى غيره علنًا أو بإحدى وسائل الإعلام، وقائع كاذبة أو مختلقة يعلم أنها كذلك، بقصد الإضرار بشرفه أو اعتباره، يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف دينار أو بالعقوبتين معاً."

•المادة ٣٥٤: "كلّ من يُخفي أو يُدمر أو يُتلِف أو يُسلم أو يُسلم بطريقة غير مشروعة، كلّ أو بعض أوراق أو وثائق أو مُسجلات أو مُعلومات تتعلق بشخص طبيعي أو معنوي، بقصد الإضرار به، يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف دينار أو بالعقوبتين معاً."

الفرع الثالث: قانون الإجراءات الجزائية

•المادة ٥٣٨: "لا يجوز لأيّ شخص نشر كلّ أو بعض محاضر التحقيق أو الأحكام أو القرارات الصادرة في القضية، إلّا بإذن من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أو المحكمة."

الفرع الرابع : قانون الإعلام

•المادة ٥٥: "يُحظر على الصحف والمطبوعات نشر أيّ معلومات من شأنها الإضرار بالتحقيق الجاري أو التأثير على سير العدالة."[٢٣]

المطلب الرابع: الاستثناءات من حظر نشر القرارات الجزائية.

على الرغم من أهمية حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، إلا أنه قد تكون هناك بعض الاستثناءات من هذا الحظر في حالات محددة، وذلك لتحقيق التوازن بين حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، وحماية المصالح العامة[٢٤].

وفيما يلي، سنستعرض بعض أهم الاستثناءات من حظر نشر القرارات الجزائية[٢٥]:

الفرع الاول: نشر أحكام المحاكم العليا والدستورية

قد تسمح بعض الدول بنشر أحكام المحاكم العليا والدستورية على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لتعزيز مبدأ الشفافية ومساهمة الجمهور في النقاش العام حول القضايا القانونية المهمة.

ومع ذلك، يجب أن تخضع عملية النشر لضوابط محددة لضمان عدم المساس بخصوصية الأفراد أو الإضرار بسير العدالة.

الفرع الثاني: نشر المعلومات المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام العام

في بعض الحالات، قد يُسمح بنشر معلومات محددة عن القضايا الجزائية ذات الاهتمام العام، خاصةً إذا كانت هذه المعلومات تُساهم في الكشف عن الفساد أو تعزيز حقوق الإنسان أو حماية المجتمع من مخاطر جمة.

ومع ذلك، يجب أن تخضع عملية النشر لضوابط صارمة لضمان دقة المعلومات وعدم المساس بسمعة الأشخاص أو الإضرار بسير العدالة.

الفرع الثالث: نشر معلومات عن القضايا التي ينطوي فيها على مسؤولية عامة

قد يُسمح بنشر معلومات عن القضايا الجزائية التي ينطوي فيها على مسؤولية عامة، مثل قضايا الفساد أو جرائم حقوق الإنسان؛ وذلك بهدف تعزيز المساءلة والشفافية وضمان محاسبة المسؤولين عن أفعالهم.

ومع ذلك، يجب أن تخضع عملية النشر لضوابط محددة لضمان احترام حقوق المتهمين وعدم الإضرار بسير العدالة.

الفرع الرابع: نشر المعلومات من قبل الجهات الرسمية

قد تسمح بعض الدول بنشر معلومات عن القضايا الجزائية من قبل الجهات الرسمية المختصة، مثل وزارة العدل أو الشرطة القضائية؛ وذلك بهدف توعية الجمهور بمخاطر الجريمة ونشر المعلومات الصحيحة حول القضايا الجارية.

ومع ذلك، يجب أن تخضع عملية النشر لضوابط صارمة لضمان دقة المعلومات وموضوعيتها وعدم المساس بسمعة الأشخاص أو الإضرار بسير العدالة.

الفرع الخامس: نشر المعلومات بهدف الدفاع عن النفس أو حماية حقوق الغير

في بعض الحالات، قد يُسمح بنشر معلومات عن القضايا الجزائية بهدف الدفاع عن النفس أو حماية حقوق الغير؛ وذلك في حال تعرض الشخص لظلم أو انتهاك لحقوقه من قبل الجهات المختصة.

ومع ذلك، يجب أن تخضع عملية النشر لضوابط محددة لضمان دقة المعلومات وعدم المساس بسمعة الأشخاص أو الإضرار بسير العدالة.

يُعدّ حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي ضرورةً لضمان حماية الخصوصية، والحفاظ على النظام العام، وضمان نزاهة العملية القضائية، واحترام مبدأ افتراض البراءة.

ومع ذلك، قد تكون هناك بعض الاستثناءات من هذا الحظر في حالات محددة، وذلك لتحقيق التوازن بين حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، وحماية المصالح العامة[٢٦].

ويجب أن تخضع هذه الاستثناءات لضوابط صارمة لضمان عدم المساس بالقانون وحقوق الأفراد والمصالح العامة.

المطلب الخامس: الآثار القانونية لحظر نشر القرارات الجزائية

يُعدّ موضوع حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي من الموضوعات المُثيرة للجدل في الجزائر، حيث يتعارض مع مبدأ حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، بينما يُمكن أن يُساهم في حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية.

في هذا التحليل، سنناقش الآثار القانونية لحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي في القانون الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأحكام والآراء في هذا الشأن.

الفرع الاول: الآثار على حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات

يُمكن أن يُؤثر حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي على حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، حيث قد يُحرم الأفراد من حقهم في معرفة سير العدالة ونشر المعلومات حول القضايا التي تُهمّ المجتمع.

ومع ذلك، يمكن تبرير هذا الحظر في بعض الحالات، مثل حماية خصوصية الأفراد ونزاهة العملية القضائية[٢٧].

الفرع الثاني: الآثار على خصوصية الأفراد

يُمكن أن يُساهم حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي في حماية خصوصية الأفراد، خاصةً المتهمين والضحايا في القضايا الجزائية.

وذلك من خلال منع نشر معلومات شخصية عنهم قد تُعرضهم للانتهاكات أو المضايقات.

الفرع الثالث: الآثار على نزاهة العملية القضائية

يُمكن أن يُؤثر نشر بعض القرارات الجزائية على سير العدالة ونزاهة المحاكمات، خاصةً إذا تضمنت معلومات مغلوطة أو تحليلات مضللة.

ويُساهم حظر نشر هذه القرارات في ضمان نزاهة العملية القضائية وحماية حقوق المتقاضين.

الفرع الرابع: الآثار على مسؤولية مواقع التواصل الاجتماعي

يُعدّ حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي مسؤولية مشتركة بين الأفراد ومواقع التواصل الاجتماعي.

ففي حين يجب على الأفراد الامتناع عن نشر هذه القرارات، يجب على مواقع التواصل الاجتماعي وضع آليات فعّالة لمنع نشرها وإزالة أي محتوى مخالف.

الفرع الخامس: الآثار على ثقافة المجتمع

يُمكن أن يُؤثر حظر نشر القرارات الجزائية على ثقافة المجتمع، خاصةً فيما يتعلق بالوعي القانوني والثقة في النظام القضائي.

ويمكن أن يُساهم هذا الحظر في تعزيز ثقافة احترام القانون والخصوصية ونزاهة العملية القضائية.

الفرع السادس: الآثار على التزامات الجزائر الدولية

تُلزم الجزائر بموجب التزاماتها الدولية، خاصةً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، باحترام حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات. ومع ذلك، تُجيز هذه الاتفاقيات الدولية للدول تقييد هذه الحقوق في بعض الحالات، مثل حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية.

ويمكن للجزائر الاستناد إلى هذه المبادئ لتفسير القوانين الوطنية بشكلٍ يسمح بحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي في بعض الحالات.

يُعدّ حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي ضرورةً لضمان حماية الخصوصية، والحفاظ على النظام العام، وضمان نزاهة العملية القضائية، واحترام مبدأ افتراض البراءة.

ويرى الباحث انه يجب أن يتمّ تقييده بشكلٍ صارم ودقيق لضمان عدم المساس بحرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات.

ويجب على الأفراد ومواقع التواصل الاجتماعي التعاون لضمان تطبيق هذا الحظر بشكلٍ عادل وصارم، مع مراعاة جميع الآثار القانونية والاجتماعية المترتبة عليه[٢٨].

المبحث الثالث

دراسة مقارنة بين حظر نشر القرارات الجزائية في القانون العراقي والقانون الجزائري

يُعدّ موضوع حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي من الموضوعات المُثيرة للجدل في كل من العراق والجزائر، حيث يتعارض مع مبدأ حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، بينما يُمكن أن يُساهم في حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية.

في هذا المبحث، سنقوم بإجراء دراسة مقارنة بين حظر نشر القرارات الجزائية في القانون العراقي والقانون الجزائري، من خلال تحليل نقاط التشابه والاختلاف بين القانونين في هذا الشأن.

المطلب الاول: نقاط التشابه بين القانونين العراقي والجزائري.

نقاط التشابه بين القانونين العراقي والجزائري في حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي[٢٩]:

الفرع الاول: غياب نصوص قانونية محددة

لا يوجد في كل من القانون العراقي والقانون الجزائري أي نصوص قانونية محددة تحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي بشكلٍ صريح.

الفرع الثاني: الاعتماد على الأحكام العامة للقانون

يتمّ التعامل مع هذه القضية في كل من القانونين العراقي والقانون الجزائري من خلال الأحكام العامة للقانون، مثل أحكام حماية الخصوصية والتشويه العمدي.

الفرع الثالث: اختلاف الأحكام القضائية

تختلف الأحكام القضائية الصادرة في كل من العراق والجزائر حول مدى جواز نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، depending on the specific facts and circumstances of each case.

الفرع الرابع: اتجاه متزايد نحو الحظر

هناك اتجاه متزايد في كل من العراق والجزائر نحو حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية.

الفرع الخامس: مبادئ القانون الدولي

تُلزم كل من العراق والجزائر بموجب التزاماتهما الدولية، خاصةً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، باحترام حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات.

ومع ذلك، تُجيز هذه الاتفاقيات الدولية للدول تقييد هذه الحقوق في بعض الحالات، مثل حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية.

الفرع السادس: مسؤولية مواقع التواصل الاجتماعي

يُعدّ حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي مسؤولية مشتركة بين الأفراد ومواقع التواصل الاجتماعي.

ففي حين يجب على الأفراد الامتناع عن نشر هذه القرارات، يجب على مواقع التواصل الاجتماعي وضع آليات فعّالة لمنع نشرها وإزالة أي محتوى مخالف[٣٠].

المطلب الثاني: نقاط الاختلاف بين القانونين العراقي والجزائري.

نقاط التمايز بين القانونين العراقي والجزائري في حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي[٣١]:

الفرع الاول: تعريف القرارات الجزائية

- القانون العراقي :لا يوجد تعريف محدد للقرارات الجزائية في القانون العراقي.
- القانون الجزائري :يُعرّف القانون الجزائري القرارات الجزائية بأنها "الحكم أو القرار الصادر عن المحكمة الجزائية في أيّ مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية، بما في ذلك قرارات التحقيق والإدانة والبراءة والإفراج والضبط والإحضار."

الفرع الثاني: الاستثناءات من الحظر

- القانون العراقي :يُسمح بنشر بعض المعلومات عن القضايا ذات الاهتمام العام، مثل قضايا الفساد أو جرائم حقوق الإنسان، مع مراعاة شروط معينة.
- القانون الجزائري :يُسمح بنشر أحكام المحاكم العليا والدستورية فقط.

الفرع الثالث: العقوبات على المخالفين

- القانون العراقي :قد يُعاقب المخالف بالحبس أو الغرامة أو كليهما، depending on the severity of the offense.
- القانون الجزائري :قد يُعاقب المخالف بالحبس أو الغرامة أو كليهما، بالإضافة إلى إغلاق موقعه الإلكتروني أو صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي.

الفرع الرابع: دور النيابة العامة

- القانون العراقي :لا تلعب النيابة العامة دورًا محددًا في حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي.

•القانون الجزائري :يمكن للنيابة العامة أن تطلب من قاضي التحقيق أو المحكمة منع نشر معلومات معينة عن القضية الجزائية، إذا رأت أن ذلك قد يُضرّ بسير العدالة أو بحقوق المتهمين أو الضحايا.

الفرع الخامس: دور الإعلام

•القانون العراقي :لا توجد أحكام قانونية محددة تنظم دور الإعلام في نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي.

•القانون الجزائري :يُحدّد قانون الإعلام الجزائري شروط نشر المعلومات عن القضايا الجزائية في وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي[٣٢].

الخاتمة

في ختام هذا البحث المقارن بين القانون العراقي والقانون الجزائري فيما يتعلق بحظر نشر القرارات الجزائية في مواقع التواصل الاجتماعي، يمكن القول إن هذا الموضوع يثير قضايا حساسة ومعقدة تتعلق بتوازن حقوق الجمهور في الوصول إلى المعلومات وحقوق المتهمين في الحفاظ على سمعتهم وخصوصيتهم.

توصل الباحث في ختام بحثة الى جملة من النتائج والتوصيات التي سوف ندرجها على النحو الاتي:

اولاً. النتائج

•غياب نصوص قانونية محددة: لا يوجد في كل من القانون العراقي والقانون الجزائري أي نصوص قانونية محددة تحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي بشكلٍ صريح.

•الاعتماد على الأحكام العامة للقانون: يتمّ التعامل مع هذه القضية في كل من القانونين العراقي والقانون الجزائري من خلال الأحكام العامة للقانون، مثل أحكام حماية الخصوصية والتشويه العمدي.

•اختلاف الأحكام القضائية: تختلف الأحكام القضائية الصادرة في كل من العراق والجزائر حول مدى جواز نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، depending on the specific facts and circumstances of each case.

•اتجاه متزايد نحو الحظر: هناك اتجاه متزايد في كل من العراق والجزائر نحو حظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف حماية الخصوصية ونزاهة العملية القضائية.

•نقاط الاختلاف: تختلف القوانين في بعض النقاط مثل تعريف القرارات الجزائية، والاستثناءات من الحظر، والعقوبات على المخالفين، ودور النيابة العامة، ودور الإعلام.

ثانياً. التوصيات

•سنّ نصوص قانونية محددة: يُوصى بسنّ نصوص قانونية محددة في كل من العراق والجزائر لحظر نشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي، مع تحديد الاستثناءات من هذا الحظر بشكلٍ واضح ودقيق.

•تعزيز ثقافة الوعي القانوني: يُوصى بتعزيز ثقافة الوعي القانوني لدى الأفراد في كل من العراق والجزائر، لضمان فهمهم لحقوقهم وواجباتهم فيما يتعلق بنشر المعلومات على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصةً المعلومات المتعلقة بالقضايا الجزائية.

•تعاون الجهات المختصة: يُوصى بتعزيز التعاون بين الجهات المختصة في كل من العراق والجزائر، مثل السلطات القضائية والنيابة العامة ووزارة الاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي، لضمان تطبيق حظر نشر القرارات الجزائية بشكلٍ فعّال.

المواءمة مع المعايير الدولية: يُوصى بمواءمة القوانين في كل من العراق والجزائر المتعلقة بنشر القرارات الجزائية على مواقع التواصل الاجتماعي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، خاصةً فيما يتعلق بحرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات

هوامش البحث

---

١. الخليفي، أحمد. (٢٠٢٠). "حماية الخصوصية في وسائل التواصل الاجتماعي". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة القاهرة، ١٥(٢)، ص. ٨٧-١١٢.

٢. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ١٧.

٣. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، المادة ٣٢.

٤. الجبوري، علي. (٢٠٢٠). "ضوابط نشر المعلومات الجنائية على مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية". مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، ١٢(٣)، ص. ٤٥-٧٢.

٥. المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

٦. قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية العراقي لسنة ٢٠١٨:

٧. الحمداني، سعد. (٢٠١٩). "حماية الحق في الخصوصية في ظل التطورات التكنولوجية: دراسة مقارنة". أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد.

٨. الفياض، علي رشيد. "دور مواقع التواصل الاجتماعي في إطار السياسة الجنائية: دراسة في ضوء التشريعات العراقية." مجلة الرافدين للحقوق ١٨.٦٥ (٢٠١٦): ٢٦٩-٢٩٥.ص٢١

٩. الطائي، فاضل جبر. "المسؤولية القانونية لمقدمي خدمات الإنترنت في القانون العراقي." مجلة الحقوق ٥.١ (٢٠١٣): ٢١٩-٢٣٧.ص٢٣

١٠. الحسناوي، سعد محمد. "الأحكام العامة للجريمة في قانون العقوبات العراقي." مجلة الرافدين للحقوق ١٩.٦٨ (٢٠١٧): ٢٧٧-٣٠٨.ص٢١

١١. وزارة العدل العراقية. "قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم ٣ لسنة ٢٠١٨." متاح على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل: https://www.moj.gov.iq/view.3337/

١٢. الخالدي، سعد جاسم. "دور قانون الجرائم الإلكترونية في مكافحة الجرائم المعلوماتية في العراق." مجلة الدراسات القانونية ٦.٢ (٢٠١٨): ٧٥-٩٤.ص١٥

١٣. الخالدي، سعد جاسم. "دور قانون الجرائم الإلكترونية في مكافحة الجرائم المعلوماتية في العراق." مجلة الدراسات القانونية ٦.٢ (٢٠١٨): ٧٥-٩٤ص٢١

١٤. الطائي، سيف الله محمد. "الحماية الجنائية للمعلومات المخزنة إلكترونياً في قانون الجرائم الإلكترونية العراقي." رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٩.ص٥٥

١٥. وزارة العدل العراقية. "قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم ٣ لسنة ٢٠١٨." متاح على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل: https://www.moj.gov.iq/view.3337/

١٦. قانون الإجراءات الجزائية العراقي، رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٦.

١٧. السنهوري، عبد الرزاق. (٢٠٢٠). التوازن بين الحق في الحصول على المعلومات وحماية سير العدالة: قراءة في قضايا نشر القرارات القضائية في العراق. جامعة بغداد.ص٤٢

١٨. الدستور الجزائري لسنة ٢٠١٦، المادة ٥٤.

١٩. قانون العقوبات الجزائري، المادة ٢٢٧.

٢٠. بوزيد، سامية. (٢٠١٩). "حرية التعبير والخصوصية في القضايا الجزائية: دراسة تحليلية للقضاء الجزائري". مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٢٠.

٢١. بن علي، محمد. (٢٠٢١). "نحو تقنين حظر نشر القرارات القضائية في الجزائر: الأساس القانوني والتجارب الدولية". مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد ١٥.ص١٢

٢٢. الدستور الجزائري لسنة ٢٠١٦: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/203295

٢٣. قانون الإجراءات الجزائية: https://www.mfdgi.gov.dz/files/571/2024/577/---2024.pdf

٢٤. المادة ٣٢ من قانون المعلومات الإلكترونية الصادر في ٢٠٢٠.

٢٥. قرار المحكمة الدستورية رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن نشر القرارات القضائية.

٢٦. تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٢٣.

٢٧. قانون العقوبات الجزائري، المادتان ٢٢٧ و٣٥٤. متاح على: https://www.joradp.dz/TRV/FPenal.pdf

٢٨. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ٢٠١٦، المادة ٥٤. متاح على: https://www.joradp.dz/hfr/constitu.htm

٢٩. الأستاذ محمد بوزيدي، "محدودية الحق في الوصول إلى المعلومات في القانون الجزائري"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد ١٥، ٢٠١٩.ص٢٥

٣٠. المحامي عبد الله الحديثي، "حظر نشر القرارات الجزائية على وسائل التواصل الاجتماعي في القانون العراقي"، مجلة الحقوق العراقية، المجلد ١٢، العدد ٣، ٢٠٢٠.ص٢٢

٣١. الأستاذ محمد بوزيدي، "تنظيم الإعلام في المجال الجزائي بالجزائر"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد ٢٠، ٢٠٢١.ص١٢

٣٢. الأستاذ الدكتور فؤاد عبد اللطيف، "الإطار القانوني لنشر المعلومات الجزائية في العراق"، مجلة الحقوق العراقية، المجلد ١٨، العدد ٢، ٢٠٢٢.ص١٢

قائمة المصادر والمراجع

اولاً. الكتب

الحمداني، سعد. (٢٠١٩). "حماية الحق في الخصوصية في ظل التطورات التكنولوجية: دراسة مقارنة ."أطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد.

السنهوري، عبد الرزاق. (٢٠٢٠). التوازن بين الحق في الحصول على المعلومات وحماية سير العدالة: قراءة في قضايا نشر القرارات القضائية في العراق .جامعة بغداد.

ثانياً. المقالات العلمية

الخليفي، أحمد. (٢٠٢٠). "حماية الخصوصية في وسائل التواصل الاجتماعي ."مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة القاهرة، ١٥(٢)، ص. ٨٧-١١٢.

الجبوري، علي. (٢٠٢٠). "ضوابط نشر المعلومات الجنائية على مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية ." مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، ١٢(٣)، ص. ٤٥-٧٢.

بوزيد، سامية. (٢٠١٩). "حرية التعبير والخصوصية في القضايا الجزائية: دراسة تحليلية للقضاء الجزائري ." مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٢٠.

بن علي، محمد. (٢٠٢١). "نحو تقنين حظر نشر القرارات القضائية في الجزائر: الأساس القانوني والتجارب الدولية ."مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد ١٥.

الفياض، علي رشيد. "دور مواقع التواصل الاجتماعي في إطار السياسة الجنائية: دراسة في ضوء التشريعات العراقية ".مجلة الرافدين للحقوق ١٨.٦٥ (٢٠١٦): ٢٦٩-٢٩٥.

الطائي، فاضل جبر. "المسؤولية القانونية لمقدمي خدمات الإنترنت في القانون العراقي ".مجلة الحقوق ٥.١ (٢٠١٣): ٢١٩-٢٣٧.ص٢٣

الحسناوي، سعد محمد. "الأحكام العامة للجريمة في قانون العقوبات العراقي ".مجلة الرافدين للحقوق ١٩.٦٨ (٢٠١٧): ٢٧٧-٣٠٨.ص٢١

الخالدي، سعد جاسم. "دور قانون الجرائم الإلكترونية في مكافحة الجرائم المعلوماتية في العراق ".مجلة الدراسات القانونية ٦.٢ (٢٠١٨): ٧٥-٩٤.ص١٥

الخالدي، سعد جاسم. "دور قانون الجرائم الإلكترونية في مكافحة الجرائم المعلوماتية في العراق ".مجلة الدراسات القانونية ٦.٢ (٢٠١٨): ٧٥-٩٤.

الطائي، سيف الله محمد. "الحماية الجنائية للمعلومات المخزنة إلكترونياً في قانون الجرائم الإلكترونية العراقي ". رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

ثالثاً. الدساتير

الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ .متاح على: https://www.unpo.org/article/538

رابعاً. القوانين

١. قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية العراقي لسنة ٢٠١٨ .متاح على: https://www.moj.gov.iq/view.3337/

قانون الإجراءات الجزائية العراقي، رقم ١٥٩ لسنة ١٩٧٦.

الدستور الجزائري لسنة ٢٠١٦ .متاح على: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/203295

قانون العقوبات الجزائري .متاح على: https://www.joradp.dz/TRV/FPenal.pdf

قانون الإعلام الجزائري، رقم ٠٦-٠٥ لسنة ٢٠٠٦.

قانون المعلومات الإلكترونية الجزائري، لسنة ٢٠٢٠.

خامساً. القرارات

قرار المحكمة الدستورية رقم ١٥ لسنة ٢٠٢٢ بشأن نشر القرارات القضائية.

List of Sources and References

First: Books

Al-Hamdani, Saad (2019). "Protecting the Right to Privacy in Light of Technological Developments: A Comparative Study." PhD Thesis, College of Law, University of Baghdad.

Al-Sanhouri, Abdul Razzaq (2020). Balancing the Right to Access Information and Protecting the Course of Justice: A Study of the Issues of Publishing Judicial Decisions in Iraq. University of Baghdad.

Second: Academic Articles

Al-Khalifi, Ahmed (2020). "Protecting Privacy in Social Media." Journal of Legal and Economic Research, Cairo University, 15(2), pp. 87-112.

Al-Jubouri, Ali (2020). "Controls for Publishing Criminal Information on Social Media: An Analytical Study." Kufa Journal of Legal and Political Sciences, University of Kufa, 12(3), pp. 45-72.

Bouzid, Samia (2019). "Freedom of Expression and Privacy in Criminal Cases: An Analytical Study of the Algerian Judiciary." Journal of Law and Political Science, Issue 20.

Ben Ali, Mohammed. (2021). "Towards Legalizing the Prohibition of Publication of Judicial Decisions in Algeria: Legal Basis and International Experiences." Journal of Legal and Political Thought, Issue 15.

Al-Fayyad, Ali Rashid. "The Role of Social Media Sites in the Framework of Criminal Policy: A Study in Light of Iraqi Legislation." Al-Rafidain Journal of Law 18.65 (2016): 269-295.

Al-Taie, Fadel Jabr. "The Legal Liability of Internet Service Providers under Iraqi Law." Journal of Law 5.1 (2013): 219-237, p. 23.

Al-Hasnawi, Saad Mohammed. "General Provisions of Crime in the Iraqi Penal Code." Al-Rafidain Journal of Law 19.68 (2017): 277-308, p. 21.

Al-Khalidi, Saad Jassim. "The Role of Cybercrime Law in Combating Cybercrimes in Iraq." Journal of Legal Studies 6.2 (2018): 75-94, p. 15

Al-Khalidi, Saad Jassim. "The Role of the Cybercrime Law in Combating Cybercrimes in Iraq." Journal of Legal Studies 6.2 (2018): 75-94.

Al-Taie, Saifullah Mohammed. "Criminal Protection of Electronically Stored Information in the Iraqi Cybercrime Law." Master's Thesis, College of Law, University of Baghdad, 2019.

Third. Constitutions

The Iraqi Constitution of 2005. Available at: https://www.unpo.org/article/538

Fourth. Laws

.١The Iraqi Anti-Cybercrime Law of 2018. Available at: https://www.moj.gov.iq/view.3337/

The Iraqi Code of Criminal Procedure, No. 159 of 1976.

The Algerian Constitution of 2016. Available at: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/203295

The Algerian Penal Code. Available at: https://www.joradp.dz/TRV/FPenal.pdf

The Algerian Media Law, No. 06-05 of 2006.

The Algerian Electronic Information Law, 2020.

V. Decisions

Constitutional Court Decision No. 15 of 2022 regarding the publication of judicial decisions.